

بسم الله الرحمن الرحيم

ورقة بحثية بعنوان:

تطبيقات الذكاء الاصطناعي وحقوق الانسان في اعمال الشرطة

عقيد شرطة:

د.سامي زروق الحاج

بسم الله الرحمن الرحيم

مدخل

أنظمة المعلومات المتقدمة والتطور العلمي في سياق المتغيرات العالمية المتسارعة فرضا أنواع متقدمة من العلوم الحديثة التي ظهرت تطبيقاتها في كثير من المجالات العملية.

الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence) أهم الطفرات التكنولوجية في العصر الحديث، وهو عبارته عن ذكاء تظهره الآلات التي تحاكي الوظائف المعرفية العليا للعقل البشري مثل القدرة على التعلم وحل المشكلات وإتخاذ القرارات الصحيحة، ويقوم بأداء نفس المهام التي يقوم بها الناس ولكن بدقة وسرعة أكبر تحاكي المعرفة والمهارات التحليلية للخبراء البشريين (Lombardo, 2020)

علم الذكاء الاصطناعي هو نظام آلي تم تطويره من الخصائص التي تعتمد عليها البرامج الحاسوبية وتتماشى مع القدرات الذهنية البشرية، يعمل على تفسير البيانات الخارجية بشكل صحيح واستخدامها لتحقيق مهام محددة، ويتميز بأنه علم تعددي جماعي بالدرجة الأولى يشارك فيه علماء الرياضيات وعلماء النفس وعلم اللغة والفلسفة والمنطق وبعض العلوم الأخرى (Kaplan, 2019)

تطبيقات الذكاء الصناعي اكتسبت أهمية بالغة في السنوات الأخيرة، وشكلت جزءاً أساسياً من صناعة التكنولوجيا التي تقدم الخدمات الذكية في مجالات حيوية كالأمن والدفاع والاستخبارات وأصبحت الحكومات والشركات تستثمر في هذا المجال بكثافة عالية (Russell & Norvig 2009).

عام (٢٠١٨) أعلنت وكالة مشاريع الأبحاث المتقدمة التابعة لوزارة الدفاع الأمريكية (DARPA) عن تطوير موجة جديدة من تطبيقات الذكاء الاصطناعي تحقق قوة تكنولوجية عظيمة للدول الكبرى. وتمتلك القدرة على استخدام ذكائها لتقليل المخاطر ومنع الضرر المرتبط بأعمالها، والتفكير الأخلاقي

لأختيار أفضل لأفعالها المستقبلية (Iphofen & Kritikos, 2019)

عام (٢٠٢٠) شهد نموًا في إنشاء تلك التطبيقات حتى مستوى التطابق الكامل أو التفوق مع الأداء البشري، وفقاً لمعايير موجودة مسبقاً ودون معرفة البرمجة المتخصصة والخطة المنسقة لعام (٢٠٢١) هي الخطوة التالية في إنشاء قيادة عالمية للاتحاد الأوروبي للذكاء الاصطناعي عام (٢٠٢٥).

إن المشهد التنظيمي والسياسي للذكاء الاصطناعي وإدارة المخاطر المرتبطة به مازال يعد قضية ناشئة في الولايات القضائية على مستوى العالم (Buiten, 2019).

حقوق الإنسان (Human Rights)

لم يكن لدى الشعوب القديمة نفس المفهوم المعاصر لحقوق الإنسان العالمية. وكل دولة كانت تعتمد على القيم والمعايير الخاصة بها.

في (١٠ ديسمبر ١٩٤٨) اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في باريس وهي مدونة من المبادئ والقواعد الأخلاقية لمعايير معينة من السلوك البشري تحدد حقوق الإنسان الأساسية في الحياة في وثيقة تاريخية هامة صاغها ممثلون من مختلف الخلفيات القانونية والثقافية من جميع أنحاء العالم.

أهم بنود الإعلان العالمي هي الحق في الحياة وفي الصحة وفي التعليم بالإضافة الى مجموعة من الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وتمت إضافة مجموعه من المعاهدات الدولية مثل إتفاقية القضاء على التمييز العنصري وإتفاقية حقوق الطفل وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

وهي حقوق مقننة بانتظام مترابطة ومتآزرة وغير قابله للتجزئة وقابله للتطبيق في كل زمان ومكان يحق لكل فرد الحصول عليها بغض النظر عن العمر أو النوع أو الأصل العرقي أو الموقع الجغرافي أو اللغة أو الدين أو أي وضع آخر.

تشكل حقوق الإنسان ضمانات قانونية متفق عليها عالميا وملزمة ومحمية دوليا في القانون المحلي والدولي لحماية الأفراد والجماعات من إجراءات الحكومات والمجتمعات المدنية على حد سواء التي تمس الحريات الأساسية والكرامة الإنسانية. كما إن الحكومات لديها حقوق والتزامات إضافية لحماية حقوق مواطنيها. وأنشأت آليات مستقلة لتعزيز وحماية هذه الحقوق ومساعدة الدول في تحمل مسؤولياتها. وتشكل تلك الحقوق الأساس المشترك لسياسات وبرامج الأمم المتحدة في المساعدات الإنسانية في المجالات الرئيسية للسلام والأمن والتنمية.

العلاقة بين الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان هي علاقة إفتراضية في الإطار العام للحدود الجديدة لشكل الحضارة الإنسانية من خلال نهج إنساني قائم على إحترام حق الإنسان في حياة كريمة مرفهة. حقوق الإنسان مترابطة ومتشابكة، وتطبيقات الذكاء الاصطناعي تؤثر تقريباً على كل حق من حقوق الإنسان المعترف بها دولياً. مما يطرح تحد أساسى وهو كيفية تحقيق التوازن بين الإستفاده من تلك التطبيقات وحماية حقوق الإنسان في عالم أصبح يعتمد على التقنيات الحديثة في مجالاته.

تطوير تطبيقات الذكاء الاصطناعي لتعزيز العمل في مجال حقوق الإنسان ظهر بطريقة توفر درجة عالية من الشفافية في الفهرس العالمى لحقوق الإنسان الذى يمثل أكبر قاعدة بيانات عالمية وأكثرها شمولاً للمبادئ التوجيهية الصادرة عن آليات حقوق الإنسان، يتم تشغيلها بواسطة بطريقة تُبرز الروابط بين حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة. ويظهر روابط عملية بين التوصيات الفردية الصادرة عن آليات مفوضيَّة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لخطة العام (٢٠٣٠).

في (٢٤ سبتمبر ٢٠١٨) في الجلسة الافتتاحية للدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة، دعا الأمين العام للأمم المتحدة في خطابه الى التفكير في كيفية الاستفادة من التطور التكنولوجى والحد من مخاطره بإعتباره بمثابة تهديد جديد للسلم والأمن الدوليين. بعد أن بدأت الاتهامات تتوجه إلى الذكاء الاصطناعي بانتهاك حقوق الإنسان، وإن كان البعض يعيد الاتهامات من جديد لمن كتب هذه المعادلات الرياضية بالأصل، بإعتبار إن تلك التطبيقات لا تمتلك عقلاً ووعياً وحالات عقلية بنفس المعنى الذى يمتلكه الإنسان، وبالتالي يجب أن تتصرف بشكل أخلاقى لا يمكن أن يسبب ضرراً عمداً وبالتالي تستحق حقوقاً معينة كالإنسان (Richardson, 2019)

تهدف الدراسة الى التعرف على تطبيقات الذكاء الاصطناعي وحماية حقوق الإنسان خاصة في أعمال الشرطه. وتناقش بعض تطبيقات الذكاء الاصطناعي في العمل الشرطى التى يمكن أن تؤثر على حماية حقوق الإنسان.

أهمية الدراسه في هذا المجال بصفة عامة تتبع من أهمية المتغيرات التى تناولتها وهي تطبيقات الذكاء الاصطناعي وما تقدمه من إمكانيات للسيطرة والتحكم في مجالات الحياة المختلفة. والجانب الثانى هو حماية حقوق الإنسان بإعتبارها الجانب الأكثر أهمية والأشد حساسية بالنسبة في ممارسة العمل الشرطى.

الأهمية العلمية لهذه الدراسة في أنها تتجه وبشكل أساسي إلى تحديد آثار تطبيقات الذكاء الاصطناعي المستخدمه من قبل قوات الشرطه والتي يمكن أن تؤثر بشكل مباشر على حقوق الإنسان الأساسية. الأهمية التطبيقية للدراسة تظهر في معرفة آثار تطبيقات الذكاء الاصطناعي، كمرحلة إستباقية للحد من تأثيرها السلبي على حقوق الإنسان، وتدعيم التطبيقات ذات التأثير الإيجابي بما يخدم ويعزز الخطط والبرامج التي تدعم إستخدامها.

الأطار النظري للدراسة يستند على نظرية علم نفس الجشطات (Gestalt Psychology) التي تؤكد إن الطريقة التي يتم بها إدراك موضوع ما، هو تحديد العلاقات القائمة بين مكونات المجال الإدراكي وبالتالي فإن أبعاد أي موضوع لا يجب أن نتعامل مع كل منها على حدة بل ككل متكامل (جشطات). وتتكون الدراسة من ثلاث محاور أساسية هي الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان وأثر تطبيقات الذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان في أعمال الشرطه. مشكلة الدراسة:

يمكن تحديدها في السؤال التالي: ماهي تطبيقات الذكاء الاصطناعي التي ترتبط بحقوق الإنسان في أعمال الشرطه؟

ويتفرع منها الأسئلة التالية:

١. ماذا نقصد بمصطلح الذكاء الاصطناعي؟
٢. ماهي حقوق الإنسان؟
٣. ماهي العلاقة بين تطبيقات الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان؟
٤. ماهي العلاقة بين تطبيقات الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان في أعمال الشرطه؟

منهج الدراسة:

هو المنهج الأستقرائي والإستنباطي (Inductive & Deductive Methodology) الأستقراء: يستخدم الباحث الأستنتاج العلمي القائم على أساس ملاحظة الظواهر وتجميع البيانات عنها للتوصل إلى مبادئ عامة وعلاقات كلية. كما يستخدم الأستنباط حيث يستند الباحث إلى مسلمات يستنبط منها ما ينطبق على الجزء المبحوث. ولا توجد أي تناقض بين النتائج والمقدمات.

السؤال الأول: ما هو الذكاء الاصطناعي؟

أدت دراسة المنطق الرياضي للفلاسفة وعلماء الرياضيات في العصور القديمة إلى نظرية اقترحت أن الآلة عن طريق خلط الرموز البسيطة يمكن أن تحاكي أي عملية تفكير رسمي وأي فعل يمكن تصوره من الاستنتاج الرياضي، Berlinski (2000)

عام (١٩٤٥) بدأت أول المحاولات العلمية الحديثة في أبحاث الذكاء الاصطناعي عندما صمم عالم الرياضيات الإنجليزي ألان تيريق (Alan Turing) آلة تعمل من تلقاء نفسها على كتابة الرموز وقراءتها وتحديد وحل المشكلات، ويمكن اعتبارها نموذجًا لأجهزة الحاسوب الحديثة، Bowen, (2019).

حصل بعدها ألان تيريق على جائزة نوبل للحوسبة بإعتبارها أعلى تمييز يمنح سنويًا للمساهمات ذات الأهمية الفنية الدائمة والرئيسية في مجال الحاسوب (Cacm, 2014)

عام (١٩٥٥) تم الاعتراف بالذكاء الاصطناعي كتخصص أكاديمي، وعرف في الكتب المدرسية الرائدة بأنه دراسة الوكلاء الأذكى (Intelligent Agents) أي جهاز يدرك بيئته ويتخذ إجراءات تزيد من فرصته في تحقيق أهدافه. وعرفه مارفن مينسكي (Marvin Minsk) على أنه قدرة الآلات لفعل أشياء من شأنها تتطلب درجة من الذكاء إذا قام بها الناس (Fairhead, 2011).

(١٩٥٦) ظهر مصطلح الذكاء الاصطناعي بصورة رسمية في أبحاث ورشة عمل في كلية دارتموث، حيث شارك عالم الرياضيات الأمريكي جون مكارثي (John McCarthy) في تأليف وثيقة عرّفت المصطلح بأنه علم وهندسة صنع الآلات الذكية، التي تحل المشكلات مثل الأفراد من خلال التفكير والتخطيط والتعلم والإدراك والقدرة على معالجة اللغة الطبيعية (Russell & Norvig 2009).

عام (١٩٦٦) قام عالم الحاسوب (Joseph Weizenbaum) الأستاذ في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، بتصميم أول برنامج بسيط نسبيًا يسمى (ELIZA) لإشراك البشر في محادثة أو الدردشة في الحاسوب لإثبات سطحية الاتصال بين البشر والآلات باتباع قواعد وتوجيهات نص محدد. وكان أهم سيناريو أستخدمه يحاكي فيه المعالج عالم نفس الشخصية كارل روجرز (Carl Ransom Rogers) الذي أعتمد على استخدام الأسئلة المفتوحة وترديد ما قالوه المرضى لتشجيعهم لى التواصل بشكل أكثر فعالية مع المعالجين، طبق في هذا البرنامج قواعد مطابقة الأنماط على العبارات لمعرفة ردودها، تسمى الآن برامج روبوتات المحادثة.

أعتبر (Weizenbaum) (أب الذكاء الاصطناعي الحديث) وقد تمت تسمية جائزة باسمه. ونشر كتاب بأسم قوة الكمبيوتر والعقل البشري، ذكر فيه أن تطبيقات الذكاء الاصطناعي لا يمكن بحكم تعريفها محاكاة التعاطف البشري الحقيقي بنجاح، وأن استخدام هذه التقنية في بعض المجالات مثل خدمة العملاء أو العلاج النفسي كان مضللاً للغاية. كما إن هذا النوع من الذكاء يصنع البطالة الجماعية يشكل خطراً على البشرية (Bassett, 2019).

عام (١٩٨٥) بعد النجاح التجاري للأنظمة الخبيرة وصل سوق الذكاء الاصطناعي إلى أكثر من مليار دولار. مما ألهم مشروع الحاسوب من الجيل الخامس لليابان الحكومتين الأمريكية والبريطانية، لاستعادة تمويل البحث العلمي في هذا المجال، وتقوم الأبحاث على أساليب معينة من الإحصائيات والاحتمالات.

عام (٢٠١٢) عملت أجهزة الحاسوب الحديثة والتحسينات الخوارزمية على تقدم متسارع في التطبيق الآلي والسيطرة على معايير الدقة للبيانات، وقد ذكر رئيس معهد مستقبل الحياة (Max Tegmark) إن تطبيقات الذكاء الاصطناعي تمت برمجتها بشكل جيداً للغاية للقيام بأشياء مفيدة. ولكن عندما نفشل في مواءمة ومطابقة أهدافها مع أهدافنا— فإن هذا الذكاء المصطنع يطور نفسه بطريقة سريعة ومدمرة لتحقيق هدفه فقط، وينظر إلى المحاولات البشرية لإيقافه على أنها تهديد يجب مواجهته مما يتسبب في إحداث فوضى في نظامنا البيئي.

يُعرّف تقرير حديث لجامعة ستانفورد الذكاء الاصطناعي بأنه مجموعة من التقنيات الحاسوبية المستوحاة من الطرق التي يستخدم بها الناس أنظمتهم العصبية وأجسادهم للإحساس والتعلم والتفكير وعمل على تصنيف الذكاء الاصطناعي الى نوعين هما: الذكاء العام اصطناعي (AGI)، والذكاء البيولوجي الاصطناعي (ABI) و يطلق على المحاولات العادية لمحاكاة الذكاء الطبيعي.

تطبيقات الذكاء الاصطناعي تمثل أصلاً مذهباً للتنمية كما في خطة أعمال منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) التي حددتها لعام (٢٠٣٠) تمكن من إتاحة حلولاً مبتكرة وتخطيطاً أفضل ومشاركة أسرع للمعرفة مما يفتح فرصاً هائلة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs).

تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الشرطة

عام (٢٠١٧) أطلقت شرطة دبي أول مركز شرطة ذكي في العالم، ليقدم خدماته للمواطنين دون تدخل بشري. وتم تعزيز مراكزها بمختلف أنواع الروبوتات والسيارات ذاتية القيادة والطائرات من دون طيار. وخلال عام (٢٠١٨) اعتمدت شرطة دبي على استراتيجية تهدف للاستناد على الذكاء الاصطناعي في خدمة وتحليل البيانات بمعدل (١٠٠%) بحلول (٢٠٣١) خلال (٢٠١٩) إضافت شرطة دبي (٢٠٠٠) مركبة ذكية تم توزيعها على الدوريات العسكرية والمدنية والخدمية، وتحتوي على أحدث أنظمة الذكاء الاصطناعي، مثل التعرف على بصمة الوجه وعلى لوحة المركبة، هذه الدوريات الذكية من المنتظر أن تسهم في إحداث نقلة نوعية في تلقي البلاغات بأشكالها المختلفة. وتعد شرطة دبي من الجهات الرائدة في وضع حاجة المتعاملين وخدمتهم بالمركز الأول، حيث تسعى بشكل دائم لتطوير مراكز الخدمة المستقبلية المدعومة بأنظمة الذكاء الاصطناعي إلى جانب زيادة مراكز الشرطة الذكية (عفيف، ٢٠١٩).

(١٤ يونيو ٢٠١٩) قامت شراكه بين إدارة نيفادا للسلامة العامة وشركة (Waycare) وهي شركة خاصة تستخدم الذكاء الاصطناعي وأنظمة النقل الذكية في إدارة حركة المرور وحلول النقل. لتقليل السرعة على الطرق عالية الخطورة بتحديد أجزاء الطريق والأوقات التي تكون أكثر عرضة لخطر الاصطدام، استخدمت نيفادا هذه البيانات لمحطة الضباط في نقاط استراتيجية، وتم سن قوانين رادعه لضمان عدم تجاهل بعض منسوبي قوات الشرطة لهذه المخاطر لأنها توسع نطاق استخدامها للذكاء الاصطناعي والتقنيات الناشئة. وشهدت طرق نيفادا انخفاضاً في الحوادث الأولية وفي نسبة السائقين المرعفين.

السؤال الثاني: ماهي حقوق الإنسان (Human Rights)؟

عام (١٩٤٨) بعد اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في باريس من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، وصلت افكار حقوق الإنسان ذروتها وكان الرائد الحقيقي للأعلان هو مفهوم الحقوق الطبيعية، ربما كرد فعل على العبودية والتعذيب والإبادة الجماعية وجرائم الحرب باعتباره شرط مسبق لإمكانية وجود مجتمع عادل.

عام (١٩٦٦) اعتمدت الأمم المتحدة العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR) والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ICESCR) وأصبحت الحقوق

الواردة فيه ملزمة لجميع الدول وعدم الإلتزام بها ينطوي على تكاليف التشهير وسمعة عالمية وسياسية.

عام (١٩٧٦) دحات الإتفاقية حيز التنفيذ عندما صدق عليها عدد مقدر من الدول.

في نوفمبر (١٩٧٧) قام كارل فاساك، الباحث في مجال حقوق الإنسان والمستشار القانوني لمنظمة اليونسكو العالمية، بكتابة مقال في مجلة يونسكو كوريير قدم فيه نظرية (ثلاثة أجيال لحقوق الإنسان) وكان يقصد بها إلقاء الضوء على جانب جديد من حقوق السلام أو البيئة الصحية وأن تكون إحدى الصياغات السياسية المعالجة للتطويرات المعاصرة. وبالرغم من عيوب النظرية العديدة إلا أنها لاقت قبول عديد من العاملين في مجال حقوق الإنسان. وأعتبرها الباحثون مرجعاً لتصنيف الأهمية التاريخية والتحليلية لدراسة حقوق الإنسان في المجالات والمنشورات العلمية.

عام (١٩٩٢) إلزم العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

عام (٢٠٠٥) أصبح لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف تفويض للتحقيق في مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان من خلال خبراء مستقلين (مقررين)، ويطلب المجلس من مجلس الأمن إحالة القضايا المثبتة إلى المحكمة الجنائية الدولية.

الشرطة وحقوق الإنسان

الشرطة هي حلقة الإتصال المباشر بين السلطة التنفيذية والإنسان، وإرتباط الشرطة بحقوق الإنسان هو إرتباط ضمير ودين وقانون كما هو مقرر في الدساتير والقوانين الوطنية والدولية، يمارس الشرطي مهمته أثناء القبض أو الإحتجاز وغيره بالإضافة الى مناهضة التعذيب وعدم ممارسته أو الموافقة عليه أو السكوت عنه (بشير، ٢٠٠١).

أقرت المحاكم العربية إستخدام الكلاب البوليسية في مرحلة الإستدلال فقط بغرض البحث عن الأدلة لكشف الحقيقة ويجب ألا تستخدم للتعدي على جسد المتهم أو لإرهابه (عبدالمحمود، ٢٠٠١).

في (٢٠_٢_٢٠١٣) إنعقد الملتقى العلمي الثاني للشرطة العربية حول تطبيقات حقوق الإنسان في الأجهزة الأمنية الذي نظّمته وزارة الداخلية في مملكة البحرين مع جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية وقدمت فيه عددا من الأوراق التي ناقشت حقوق الإنسان والشرطة في ظل إتفاقيات العالمية والدولية.

السؤال الثالث:

ماهي العلاقة بين الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان؟

أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان على أن يتمتع بالإنسان بنفس الحقوق في العالم الافتراضيّ والعالم الواقعيّ وأن يكون الذكاء الاصطناعي والفضاء الإلكتروني خاضعين للإدارة والإشراف أو متاحين لحقوق الإنسان.

رغم أهمية الآثار الايجابية للذكاء الاصطناعي في فتح فضاءات جديدة لممارسة الحريات وحقوق الإنسان لكن ظهرت مجموعة من القضايا الدولية التي وضح فيها كيف يمكن تولّد النظم الرقمية وتطبيقات الذكاء الاصطناعي مراكز قوة تمثل تهديداً ومخاطر عالية محتملة على السلامة والحريات المتساوية على حد سواء مما يهدد حقوق الإنسان في العالم.

عام (٢٠٠٥) ركزت الأبحاث في ندوة على العلاقة بين التكنولوجيا والأخلاق إلى حد كبير وعلى الاستخدام المسؤول وغير المسؤول للتكنولوجيا من قبل البشر، عن يهتم مجال أخلاقيات الآلة بإعطاء الآلات مبادئ أخلاقية لتمكينهم من العمل بطريقة مسؤولة أخلاقياً عند اتخاذ قراراتهم وحل المعضلات التي قد تواجههم

نهاية عام (٢٠٢٠) جلبت جائحة كورونا (COVID-19) تقديراً جديداً في الأحداث، أدى الى تغيير هائل في تصرف العديد من أنظمة الذكاء الاصطناعي بشكل أثبت إن الخصائص الإحصائية للمتغير المستهدف التي نحاول التنبؤ بها تتغير بمرور الوقت بطرق غير متوقعة. وبالتالي لا تتطابق البيانات الواردة فيه مع ما تم تدريب الذكاء الاصطناعي على توقعه وهو ما عرف باسم الانحراف (Drift). وهذا يعني إن أحكامنا تصبح أقل دقة مع مرور الوقت، مما فرض على الشركات التي تعمل على بيانات العملاء حاجة متزايدة للحوكمة وإدارة المخاطر (Souza, Maletzke & Batista, 2020).

تدعو العديد من الجهات الفاعلة مثل الشركات ومراكز البحوث وأكاديميات العلوم والدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية وجمعيات المجتمع المدني إلى إطار أخلاقي للحد من المخاطر التي تشكلها التطورات المستقبلية المحتملة في الذكاء الاصطناعي. وقامت منظمة اليونسكو في العديد من مناطق العالم أنشطه علمية عن والقضايا الأخلاقية في الذكاء الاصطناعي ومدى الإستجابة للتحديات تضم خبراء من مجموعة واسعة من العلماء والمبرمجين وواضعي السياسات وممثلي القطاع الخاص والمجتمع المدني من أجل وضع مبادئ لضمان استخدام التقدم التكنولوجي في خدمة الصالح العام.

السؤال الرابع:

تطبيقات الذكاء الاصطناعي وعلاقتها بحماية حقوق الإنسان في أعمال الشرطة؟

قوات الشرطة لها الحق في اكتساب المهارات الرقمية التي يحتاجونها لأداء أعمالهم على أفضل وجه وللمحافظة على حياتهم، كما يجب تدريب أفراد الشرطة على استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في بيئة قانونية ومؤسسية تضمن كثيرا من الفوائد المحتملة مثل تحسين السلامة العامة بتقليل ضغوط الموارد وتحقيق نتائج أكثر اتساقًا. بالإضافة الى إختصار عاملي الزمن والجهد.

ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال ظهر مفهوم بالصورة الإعلامية الرقمية كوسيلة اتصال جديدة في الساحة الإعلامية، لها تقنياتها وظواهرها وأخلاقياتها الخاصة بها، ولها تأثيراتها الإيجابية والسلبية على الجمهور المتعرض له وتقديمهم في أنماط معينة، ويعد رجال الشرطة من أكثر الفئات التي تناولتها مواقع التواصل الاجتماعي خاصة (فيسبوك وتويتر) وما تنشره من مشاهد وتعليقات عملت على تشكيل الرأي العام وإهتزاز الصورة المعرفية للشرطة من خلال المبالغة في تضخيم ممارسات الشرطة وتجاوزتهم للعنف المفرط في المدن والتطرف في الممارسة في المناطق الفقيرة أو مناطق الأقليات الدينية أو الأثنية مما كان له تأثير على تقديره لذاته ولقدراته المهنية وعلى أداءه المهني وحياته المجتمعية.

تظهر خطورة هذه المواقع في التأثير من خلال الخداع العميق (Deepfakes) حيث تنسب إلى الأشخاص القيام بأفعال أو الإدلاء بأحاديث لم يفعلوها أو يدلوها بها، ومن ثم فهي تعد من أخطر أشكال التضليل المعلوماتي خلال العقد القادم. وعلى الجانب الآخر، نجد أن هناك جهودًا جادة يتم بذلها من جانب الباحثين لتطوير أساليب تعتمد على استخدام الذكاء الاصطناعي لتحديد مقاطع الفيديو المعالجة تلقائيًا، واستخدام التعلم العميق لاكتشاف الصور والفيديوهات التي يتم معالجتها بواسطة برامج تبديل الوجوه. أو بتقنيات الفوتوشوب التي تسمح بممارسة أنواع من الخداع على المتلقي لها إعادة تأطيرها، مثل وضع بعض الإضافات على الصورة أو حذف بعض أجزائها أو التلاعب بالتوازن اللوني في الصور أو تغيير سياقها مما يؤثر في المشاعر الناجمة عن رؤية الصور بعد معالجتها.

التأثير من خلال الحسابات الآلية (Bots) وهي حسابات مبرمجة يتم ربطها عبر شبكات من منصات التواصل الاجتماعي باعتبارها حسابات لأفراد، في حين أنها في الواقع مجرد حسابات آلية تديرها برامج.

أن تاريخ رجل الشرطة في مجتمع ما وانتماءاته ومستويات دخله ومعدلات الجريمة السائدة في المجتمع المحلي الذي يعمل في إطاره كلها تؤثر على تصرفاته وسلوكياته، وإذا كان يعمل في بيئة مجتمعية غير مرغوب فيها يكون أكثر احتمالاً لاستخدام سلطاته القانونية (Jackson. 2001).

تأثير استخدام الذكاء الاصطناعي في عمل الشرطة والأمن بما يؤثر على حقوق الإنسان في المدى الطويل غير مؤكد. ولكن فوائدها الواضحة لا تلغي أبداً مخاطرها القوية التي لا يمكن مواجهتها بشكل كافٍ إلا عبر نهج قائم على حقوق الإنسان.

تعد منظمة العفو الدولية بالحد من العمالة غير الضرورية، وتسريع مختلف أشكال عمل الشرطة، وتشجيع قواتها على تخصيص مواردها بشكل أكثر كفاءة وتمكين ضباط الشرطة من منع الجريمة وحماية الناس من مجموعة متنوعة من الأضرار المستقبلية. ومع ذلك فإن وعود والذكاء الاصطناعي والتقنيات والابتكارات التنبؤية لا تتطابق دائماً مع الواقع.

دوائر الشرطة تلجأ إلى الروبوتات للتعامل مع المهام التي تتراوح من الأعمال العادية إلى الأكثر خطورة. وهو بديل أكثر أماناً للمخاطرة بحياة ضابط الشرطة في إكمال مهام أكثر تعقيداً مثل دخول المواقع الخطرة والتعرف على البشر والأشياء التي تشكل تهديدات محتملة، هناك روبوتات مجهزة أيضاً بالقدرة على تفجير القنابل. ولكننا لسنا قريبين من استبدال قوة الشرطة بالكامل بالشرطي الآلي (Robot) (حاجي، ٢٠٢١).

عام (1913) كان جورج من أوائل الروبوتات التي ظهرت في العالم وخصص لقيادة الطائرات. عام (٢٠١٦) كانت الشرطة الهولندية هي أول قوة شرطة في أوروبا تستخدم الكلب البوليسي الآلي (سبوت) في قواتها الخاصة. يتم توجيهه عبر جهاز تحكم عن بعد ويعتمد على كاميرات وأجهزة استشعار أخرى، وهو مفيد نظراً لقدرته على السير عبر المداخل وإزالة العوائق الصغيرة. وظيفته الأساسية وهي دخول مختبرات المخدرات قبل البشر لإعتبارها مكاناً محفوفاً بالمخاطر بالنسبة لنا، نظراً لوجود مواد خطيرة باستمرار، لكن تبقى احتمالية وجود مجرم يحمل سلاحاً نارياً قائم.

عام (٢٠١٨) نظم معهد الأمم المتحدة الأقليمي لبحوث الجريمة والعدالة (UNICRI) والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (INTERPOL) اجتماع عالمي حول فرص ومخاطر الذكاء الاصطناعي والروبوتات لتطبيق القانون. وإن هناك ثغرات في الخبرة خاصة في ما يعرف باسم الشرطة التنبؤية التي إنتشر إستخدامها في معظم دول العالم.

عام (١٩٢٠) ظهرت كلمة روبوت لأول مرة في مسرحية بعنوان (رجال روسوم الآلية العالمية)، للكاتب التشيكي كارل تشابيك (Karel Capek)، وكانت ترمز إلى العمل الشاق، والروبوت هو عبارته عن آلة متحركة مزودة بحاسب يساعدها على القيام بأعمال تمت برمجتها من قبل لأداء المهام الصعبة مثل بناء السيارات أو أجهزة الحاسوب كما تترجم على أدائها أعمالاً شاقة أو خطيرة أو دقيقة مثل البحث عن الألغام والتخلص من النفايات المشعة. وتم دمجها مع خصائص الذكاء الاصطناعي لتصبح قادرة على التفكير والتصرف بشكل يُشبه البشر بإشارة من برامج حاسوبية.

في المؤتمر الذي عقد مؤخرًا عن المهارات ونظمه المركز الأوروبي لتطوير وضع سياسات التعليم والتدريب المهني (CEDEFOP) قال ريتشارد فريمان إن الروبوتات يمكن أن تكون بديلاً للعمال حتى المهنيين ذوي المهارات العالية. فهو لا يرتكب ما يسمى بـ (أخطاء العامل البشري) أثناء عمله فهو لا يتعب ولا يتأخر عن العمل ولا يكون وقحًا مع الزائرين.

في جنوب ولاية كاليفورنيا الأمريكية استخدمت الشرطة الإنسان الآلي (أيتش بي روبوكوب) لمراقبة الشوارع والأماكن العامة بهدف مكافحة الجريمة. وهو آلة تعمل اعتمادًا على بيانات ذاتية. وهو مجهز بكاميرا تصوير متقدمة، ترسل الأشرطة المصورة مباشرة إلى مقرات الشرطة بهدف تسهيل استجابات الشرطة للنداءات بطريقة آمنة وسريعة. وهو يتجول بحرية مع الناس في الشارع ويخاطبهم قائلاً نهارك سعيد. وإذا إصدم مع أحدهم فهو يبادر بقول جمل من قبيل عذرا.

في يونيو (٢٠٢٠) بدأ الروبوت الروسي (بروموبوت) العمل في شرطة أبوظبي ويعتبر الوحيد في العالم الناطق بالعربية. وقد قررت إدارة الشرطة إدراج الروبوت رسميًا في الموظفين. فهو يعرف الروبوت عن طريق البصر جميع ضباط الشرطة والزوار والمجرمين المطلوبين. وهو مزود بأجهزة استشعار للعقبات ومقياس حرارة من دون لمس. ويمكنه التحرك بحرية والقيام بدوريات وتجنب العقبات ومراقبة درجة حرارة ضباط الشرطة والزوار وقد ظهر الشرطي الروبوت للمواطنين بالفعل أمام برج خليفة في دبي.

أدوات الشرطة التنبؤية (الأمن التنبؤي)

تطبيقات الذكاء الاصطناعي تعمل على رفع القدرات التنبؤية للأجهزة الشرطية، بدأت الشركات توفر لأقسام الشرطة أنظمة الشرطة التنبؤية التي تعمل على التنبؤ بالجرائم ومنعها بشكل مثالي. من خلال تقنيات تستخدم كأساليب إستباقية في مواجهة أشكال وأنواع التهديدات

الأمنية، وعدم الإكتفاء بأسلوب رد الفعل لتعزيز فاعلية أجهزة الشرطه في إنفاذ القانون ومكافحة الجرائم والتعامل مع الإرهاب وهي منهج منظم لجمع المعلومات بهدف رصد الجريمة والتنبؤ باتجاهاتها المستقبلية ومواجهتها.

تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تكنولوجيا المعلومات ساعدت الأجهزة الشرطية في تخزين قواعد البيانات الضخمة التي تمتلكها وإدارة المعلومات في مواقع التواصل الإجتماعي بصورة أكثر كفاءة للعثور على أي معلومات تتصل بأي عمل إجرامي يتم التخطيط له أو إخلال بالنظام العام. ولها القدرة على اختراق الإتصالات وتحديد أنواع السلوك المنحرف من المعلومات المتعلقة بالسياق المحيط بالفرد، أو من خلال تحديد وجوده في منطقة معينة وزمن محدد وعدد الناس الموجودين في المكان وحركتهم والتحليل التنبؤي (Analysis Predictive) للتقارير المتصلة بالجرائم وعن المشتبته بهم.

تستخدم الشرطه أجهزة نظام تحديد المواقع العالمي (GPS) وكاميرات مراقبة الشوارع، وتوظيفها لتبني تدابير استباقية تهدف إلى التنبؤ بالجريمة ومنعها أو مواجهتها حال حدوثها. كما يمكن الإستفادة من قواعد بيانات المؤسسات غير الشرطية مثل مراكز الدراسات والبحوث ووزارة الصحة ووزارة الشؤون الإجتماعية وعبر مواقع التواصل الإجتماعي.

تطبيق (COMPAS) من تطبيقات الذكاء الاصطناعي التي تتنبأ بخطر ارتكاب شخص لجريمة ما، بناء على حسابات رياضية أو إحصائية أكثر تقدماً هذه الأنظمة تتعلم فقط ما يتم تقديمها به، إذا كانت هذه البيانات منحازة ، فلن يساعد تعلمهم إلا أن يكون متحيزاً أيضاً. مما يتطلب إعادة التفكير في كيفية جمع وكالات الشرطه للبيانات وتحليلها.

تطبيقات الذكاء الاصطناعي الخاصة بالشرطه تستطيع الحصول إحصائيا على بيانات متكرره إذا ما تمت تغذيتها بالسجل الجنائي سوف تخرج أنماط إحصائية متصله بالجريمه، تتحول الى آليات لمنح الدرجات الخاصة بعلاقات إرتباطية لا سببية، والجريمة هي مجموعة من الأنماط وليست عشوائية،

ويمكنها اكتشاف الانحرافات في أنماط الجريمة وتحديد الجرائم العنيفة والجرائم الباردة مثل الاحتيال وغسل الأموال وتحليل الصور انتقاء السلع والفواتير المزيفة باحتمالية عالية من الدقة.

يتم إدخال خصائص مكان الجريمة النموذجية كمؤشرات أداء رئيسية مع بيانات مرجعية تاريخية للجريمة وصور للأماكن الإجرامية المتكررة لتشكيل أنماط سلوكية تمكن الجريمة ومعرفة مكان من المحتمل أن تحدث فيه أنواع معينة، وحماية الضحايا المعرضين للخطر والروادع المحتملة لمرتكبي الجرائم المتكررة.

الشرطة الحديثة تعمل على تحريك دوريات الشرطة بناءً على تطبيق نماذج التحليل المعقدة لأنماط خرائط للنقاط الساخنة الإجرامية المحتملة التي توضح الأماكن الأكثر احتمالاً لحدوث الجريمة، مما يدعم استراتيجيات النشر في الأماكن عالية الجرائم.

في مؤتمر البيانات من أجل حياة السود ناقش مستشارين قانونيين مختصين بالتكنولوجيا ونشطاء في حقوق الإنسان نظام القضاء الجنائي الأمريكي، وكيف حددت تطبيقات الذكاء الاصطناعي حياة الناس وإمكانية إرتكابهم للجريمة ومدى احتمالية عودة الجاني للإساءة ، وفي محاولة لتقليل أعداد السجناء دون المخاطره بارتفاع بمعدل الجريمة بالجوء إلى أدوات أكثر كفاءة وأماناً عند التعامل مع المتهمين مثل أدوات تقييم المخاطر للتنبؤ من أي تحيز في المحاكمة، التي يتم تغذيتها بمعلومات من ملف المتهم لتعطي درجات بناء عليها يتم تقييم مدى محاولته إرتكاب الجريمة، وتحدد نوع العقاب الذي يستحقه. استخدام الشرطة للأدوات التنبؤية يجب أن يكون عادلاً وخاضعاً للمساءلة وشفافاً وقابل للتفسير، ولا تؤدي الى أي نوع من التحيز للتأثير على القرارات المهمة أو تغيير الطريقة التي يتم بها إنفاذ القانون، ومن الأهمية مراجعة هذه الأنظمة بصورة دورية من قبل مشغل النظام مما يعزز كفاءتها، ويتواءم مع الثغرات التي تشهدها البيئة الأمنية في كل مجتمعات العالم.

تستخدم تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال الشرطة في الحقوق التالية:

أولاً: الحق في الحياة

الأسلحة المستخدمه في أنظمة الذكاء الاصطناعي مثل الإنسان الآلي القاتل مبرمجة للقتل أو القيام بشيء مدمر. مما يمكن أن تتسبب هذه الأسلحة بسهولة في يد شخص خطأ. وقد تقود من غير قصد إلى حرب ذكاء اصطناعي تؤدي إلى خسائر جسيمة يكون من الصعب للغاية السيطرة عليها أو

إيقافها. وهي لا يعمل بشكل تلقائي، لكن يتم التحكم فيه عن بعد، وهو مزود بأجهزة استشعار عن بعد وكاميرا تنقل الصور الحية إلى وحدة التحكم.

في الثامن من يوليو (٢٠١٦) تم استخدام الرجل الآلي ليصبح قنبلة أو مفخخ لقتل هدف محدد، واستعملته شرطة دالاس لتصفية القناص ميكا جونسون الذي قتل خمسة من رجال الشرطة، زودت الشرطة الروبوت بقنبلة قبل إرساله إلى المكان الذي كان يختبئ فيه المشتبه فيه بواسطة جهاز للتحكم عن بعد، حيث تم تفجير القنبلة، مما أدى إلى مقتل جونسون. وهي أول مره الذي تستعمل فيه الشرطة الإنسان الآلي بغرض قتل إنسان مدني حيث لم يكن هناك أي خيار آخر.

في (١٨ مارس ٢٠٢١) تم تقديم إقتراح من قبل أعضاء في مجلس مدينة نيويورك يطالب باقتراح تشريعي مبنكر يمنع إدارة شرطة مدينة نيويورك (NYPD) من استخدام أو التهديد باستخدام الروبوتات المسلحة بأي طريقة يمكن أن تتسبب في الوفاة أو في الإصابة الجسدية الخطيرة. انتقدت النائبة الأمريكية ألكساندريا أوكاسيو كورتيز نشرها لتلك التقنيات في المجتمعات ذات الدخل المنخفض من الملونين والمدارس ضعيفة الموارد، واقترح أن تستثمر المدينة بدلاً من ذلك في التعليم بعد أن ظهر في وسائل التواصل الاجتماعي استخدام روبوت أرضي غير مسلح بوزن (٧٠) رطلاً في عملية شرطة في برونكس (Wareham, 2021).

ذكر الرئيس التنفيذي لشركة (Boston Dynamics) إن الروبوتات التي تصنعها الشركة ستحقق جدوى تجارية طويلة الأجل فقط إذا رأى الناس أنها أدوات مفيدة دون القلق إذا كانت ستسبب ضرراً لإن السماح للآلات بمهاجمة البشر دون قدرة على التحكم فيها سريعا يتجاوز الخط الأخلاقي. وبالتالي يجب منع ربط أي أسلحة بالروبوتات الخاصة بها. كما إن الشركة تطلب من العملاء الإلتزام عدم استخدامها كسلاح أو لتمكين أي سلاح عن قصد لإيذاء أو تخويف أي شخص أو حيوان. وأعربت أستاذة القانون بجامعة كاليفورنيا إليزابيث جو عن قلقها من أن قرار الشرطة استخدام الروبوت لقتل شخص اتخذ دون تفكير في العواقب، وأن الروبوتات المسلحة للقتل تثير أسئلة كثيرة لم نتعرض إليها من قبل. وأن هذا الاستخدام الجديد للروبوتات يمثل آخر أشكال التصعيد في استخدام الأجهزة عن بُعد، وكذلك المعدات التي تعمل بطرق شبه ذاتية من قبل الشرطة.

أن الادعاءات ضد الشرطة باستخدام القوة المفرطة منصوص عليها في المادة الرابعة من القانون الدستوري الفدرالي الأميركي، ينظر إليها كخطر مائل وفوري ضد الشرطة. وفي حالة استخدام

الروبوت الخطر سينصب على الروبوت وليس الشرطي الذي ربما يكون في مكان بعيد عن منطقة الخطر.

ذكر ماركوس دو سوتوي (Marcus du Sautoy) عالم الرياضيات في جامعة أوكسفورد إن فهمنا الحالي للوعي يدفع إلى الاستمرار باحترام الجميع، بغض النظر عن شكلهم عضوياً كان أو اصطناعياً. والروبوتات ذكاءً اصطناعياً متقدماً سيصل إلى إن يمتلك إحساساً بذاته ومستوى معيناً من الوعي وعليه يجب منحها حمايةً أخلاقيةً وقانونيةً كانت حتى الآن حصراً على البشر.

فكرة وجود حقوق للروبوتات قد تكون جدلية هنا، لأنها لا تحتاج إلى أن تملك العواطف في برمجتها، حقوق الإنسان قامت على مبدأ فلسفي يتناول وجود الألم والمعاناة لدى البشر.

ثانياً: الحق في الخصوصية

تعتمد أنظمة الذكاء الاصطناعي على كمية هائلة من البيانات الشخصية التي تحتوي على تفاصيل دقيقة يتم رصدها على نطاق واسع في معظم مؤسسات الدولة، أو يقدمها الأفراد بمحض إرادتهم للحصول على الأوراق الثبوتية. كما إن كل من يحمل هاتفاً ذكياً قد صنع مساراً رقمياً يؤدي مباشرة إلى جميع جوانب حياته المختلفة، مثل علاقاته الأسرية وظروفه الصحية وأراءه الدينية والجمعيات السياسية والإجتماعية التي ينتمي إليها، وخلال عملية التجميع نادراً ما يُطلب من الناس تأكيد موافقتهم على مشاركة هذه البيانات وغالباً ما يفتقرون إلى القدرة التقنية على التحكم في كيفية استخدامها. والكثيرون غير مدركين تماماً من يحتفظ ببياناتهم أو كيف ومتي يستخدمها.

من خلال تدفق البيانات عبر أنظمة الذكاء الاصطناعي يتم تخزين تلك البيانات والمعلومات وتصنيفها وتحليلها واستخدامها من قبل أجهزة الدولة الرسمية أو الأحزاب السياسية أو المنظمات المختلفة أو الأعمال التجارية، للإستفادة منها لأغراض مشروع أو غير مشروع لتستخدم لتباعد وتُسيّر للتأثير على حياة الناس أيضاً. مثل تقييم أهليتهم في الحصول على الرعاية الصحية والتأمين والخدمات المالية. والتوصل إلى استنتاجات حول خصائصهم الناس البدنية والعقلية وتتوقع حالتهم الطبية في المستقبل، ومدى ملاءمتهم للوظائف وحتى احتمال ارتكابهم مخالفات.

يمكن للحكومات استخدام ومتابعة بيانات الأفراد المتقدمين بطلبات تسجيل منظمات أو جمعيات للتعسف في منح ومنع التسجيل بناء على بعض السمات الخاصة مثل الانتماءات السياسية أو الدينية. وتحديد الأفراد الذين تعتبر أنهم يشكلون تهديدات أمنية محتملة خارج أنظمة العدالة الجنائية.

الذكاء الاصطناعي قادر على عمل كل شيء إذا ما توفرت له بيانات المستخدمين، من خلال أجهزة السجل المدني أو قبيل بطاقات التأمين الطبي أو سجل الرواتب أو الحسابات الخاصة في البنوك وغيرها ومن مواقع التواصل الاجتماعي.

الإجراءات الوقائية التي تصون خصوصية المعلومات فشلت في الكثير من الحالات حتى في الدول الكبرى، ووفرت لشركات التكنولوجيا مجتمعاً جاهزاً للاستغلال الرقمي. كما إن الافتقار إلى سياسات حماية البيانات الصارمة ومع عدم المساءلة الصارمة أصبح البعض يتدخل بحرية في حياة الآخرين تطبيق القانون هو الحالة الأساسية فيما يتعلق بالاستخدام الأخلاقي لمنظمة العفو الدولية.

مع إن المجتمع يميل إلى تفضيل الأمن على المصالح الشخصية مثل الخصوصية، ولكن مع توسع ثورة العمليات الرقمية أصبح استخدام البيانات عبر أنظمة الذكاء الاصطناعي قضية عالمية أساسية تهدد حق الإنسان الأساسي في حماية خصوصية البيانات التي تكشف جوانب واسعة من حياته. لعب الإعلام دوراً أساسياً في فضح عدد من هذه الانتهاكات أمام الرأي العام، مثل ما حدث في الانتخابات الرئاسية الأميركية وفي الاستفتاء بشأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. وحملات التضليل المعلوماتي المدعومة بتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي تتحكم في نتائج الانتخابات في دول وقارات بأكملها. لاستخدامها التلاعب بالناخبين والتأثير بشكل ممنهج على إدراك المستخدمين وتصوراتهم ومن ثم استجاباتهم، كما أن بعض أشكال التضليل تكون خفية إلى درجة تجعل اكتشافها أو مواجهتها أمراً غاية في الصعوبة. ومثال على ذلك الذي لعبته الحكومات الأجنبية من خلال مواقع التواصل الاجتماعي في الانتخابات الأمريكية الماضية في (٢٠١٦).

ثالثاً: الحق في الحركة وحرية التنقل:

تقنية التعرف على الوجوه (CCTV) هي نظام كاميرا عامه مجهز بتقنية دقيقة وعالية للتعرف على الوجوه تلقائياً في الشوارع، حتى إذا كان وسط حشود كبيرة، كما يمكنها رصد لوحات ترخيص المركبات في الأماكن العامة وبالتالي التعرف على مراقبة الأفراد وتتبع تحركاتهم وعلاقاتهم المحتملة، وتنبه السلطات الى حركة المشتبه بهم جنائياً أو على قائمة المطلوبين.

يستخدم رجال الشرطة تقنية التعرف على الوجه للتعرف على المجرمين الهاربين والمفقودين باستخدام بيانات الصورة بما يمكن أن يؤدي للعثور على وجه واحد في حشد من الناس وهو الأمر الذي ساعد الصين مؤخراً في القبض على مجرم في حدث رياضي مزدحم.

أصبحت هذه الكاميرا تشكل مصدر قلق متزايد بعد إتجاه الدول الى استخدام القوة المميتة ضد المتظاهرين وغيرهم ممن أعربوا عن آراء معارضة. وبالتالي تحدث تهديدا خطيرا للحقوق الأساسية في الحياة والحركة.

يجب أن لا يخاطر فقط بالإعتماد لتقنيات التعرف على الوجه لأنها قد تخطئ أو تفشل بشكل غير متناسب وقد ظهرت اختلافات في دقة بعض خوارزميات التعرف على الوجه اعتماداً على العرق أو الجنس للموضوع (Buolamwini, 2018)

في (٢٢ فبراير ٢٠١٩) رفعت شركة هواوي (Huawei) بصفتها مورّد للاتصالات، رسالة إلى رئاسة حقوق الإنسان تتحدث فيها عن إمتلاكها لكاميرات الدوائر التلفزيونية المغلقة ضمن معدات البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات القياسية لمشروع مدينة آمنة (Mandalay Safe City) تم تصميمه بهدف تعزيز الأمن والحد من النشاط الإجرامي.

أستخدم التعرف الآلي المباشر على الوجوه في التعرف على الأفراد الذين تري السلطات احتجازهم وإخضاعهم للتلقين السياسي كما حدث لأقلية الأويغور المسلمة التركية وفي منطقة شينجيانغ بالصين في (١٤ ديسمبر ٢٠٢٠) أطلقت سلطات ميانمار المرحلة الأولى من مبادرة (المدينة الآمنة) في العاصمة نايبيدا استخدام نظام من (٣٣٥) كاميرا مراقبة، ولكن وجد إن هذا النظام يعزز حملة القمع المسيئة المتزايدة التي يشنها المجلس العسكري في ميانمار وهي:

١. قبل أن تبدأ المظاهرات قيود الحق في حرية التجمع تقوم قوات الشرطه باعتراض المظاهرات.
٢. أثناء المظاهرات تُمكن تقنيات التعرف على الوجوه الشرطه من التعرف على المتظاهرين ما يؤدي إلى احتجازهم واستجوابهم.

طورت منظمة مجتمع مدني روسية برمجية (بوت) لتقديم المساعدة القانونية الآنية للمتظاهرين. في أغسطس (٢٠٢٠) دعت لجنة المساواة وحقوق الإنسان (EHRC) إلى تعليق استخدام التعرف الآلي على الوجه والخوارزميات التنبؤية في ضبط الأمن في ويلز في إنجلترا حتى يتم فحص تأثيرها بشكل دقيق ومستقل. وقضت محكمة الاستئناف بأن الاستخدام التعرف المباشر على الوجه من قبل شرطة جنوب ويلز كان غير قانوني، وإن خدمة الشرطة لم تقطع شوطاً كافياً للتحقق من أن التكنولوجيا لم تُظهر تحيزات جنسانية أو عنصرية. أن قاعدة الأدلة على فعالية هذه الأنظمة محدودة

وليس من الواضح إذا كانت تتطوي على مخاطر أكثر أو أقل من القرارات التي يتخذها البشر (Quattrocolo, 2020)

على خلفية اتهامات الشرطة الأميركية بإساءة استخدام تقنيات التعرف على الوجه أثناء الانتفاضة التي تلت مقتل المواطن الأميركي جورج فلويد في (٢٥ مايو ٢٠٢٠) أثناء تثبيته على الأرض بغرض اعتقاله من قبل شرطة المدينة أغلقت شركة غوغل تطبيق التعرف على الوجه حتى توضع ضوابط قانونية لضمان عدم استخدامه في ما يمس بحقوق الإنسان، وقدمت شركة آي بي إم (IBM) العالمية خطاب إلى الكونغرس الأميركي يعلن فيه الرئيس التنفيذي أرفيند كريشنا إيقاف مشاريعهم في تكنولوجيا التعرف على الوجه، نسبة لسوء استخدامها في عمليات المراقبة الجماعية والتميط العرقي وانتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وبعد يومين أعلنت أمازون أنها ستعلق تطبيق برنامجها (ريكوجنيشن) الخاص باستخدام الشرطة لبرنامج التعرف على الوجه ثم تلتها وبعدها بأيام قليلة أعلنت مايكروسوفت إنها ستعلق مبيعات تكنولوجيا التعرف على الوجه الخاصة بها إلى الشرطة. ومنعت بعض الدول استخدام تلك التقنية قانوناً على أراضيها.

تشير الأبحاث التي أجراها معهد (Ada Lovelace) الى أن هناك دعم عام واسع لاستخدام تقنيات التعرف على الوجه من بعض مجموعات منظمات حقوق الإنسان. رغم الدعوه إلى وجود مزيد من التدقيق الأخلاقي بشأن استخدام التعرف على الوجه، وفهم وتقييم أكبر لفوائدها الاجتماعية المحتملة، متوازنة مع تكلفة الخصوصية المدنية التطبيق المستقبلية ومن المرجح أن تكون المواقف العامة تجاه هذه التقنيات عاملاً رئيسياً في استيعابها. ومع ذلك فإن هذا مشروط بمنفعتها العامة التي يمكن إثباتها واستخدام الضمانات المناسبة.

رابعاً: الحق في حرية التعبير

الوصول إلى شبكة الإنترنت واستخدامه يجب أن يعتبر حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، والهواتف الذكية سهلت إلى حد كبير ممارسة الأفراد لحرية التعبير، وينخرط الأفراد في الرقابة الذاتية في منصات الفضاء الإلكتروني لأسباب أخلاقية أو دينية أو تجارية للامتثال للمعايير المجتمعية بسبب التخويف أو خوفاً من العواقب القانونية أو غيرها.

تطبيقات الذكاء الإلكتروني الأخرى ساهمت في تقييد الحق في حرية التعبير وحددت للأفراد ما يمكن أن يقولوه أو يرووه أو يسمعه في العالم الافتراضي في عالم يهيمن عليه النقاش العلني في الحياة

العامة. كما فرضت الحكومات قيودًا على المعلومات التي يمكن وضعها على الإنترنت وعملت على مراقبتها أو ومنعها في أحيانا كثيرة بدواعي أمنية.

الأنظمة السياسية تعمل على تقييد حرية التعبير باستخدام الذكاء الاصطناعي من خلال تطبيق الـ (Netsweeper) وهي منصة تصفية الويب الرائدة لإدارة متقدمة لشبكات مزودي الخدمة من الحكومات والمؤسسات. تعمل عبر أجهزة وأنظمة متعددة لضمان مستوى عالٍ من الحماية من أي مكان. لفرض الرقابة ووضع قيودًا على المعلومات التي يمكن وضعها على الإنترنت بهدف التحكم في ما يعرض فيه بواسطة المنظمين أو بمبادرة منهم.

تستبق الرقابة المتتابعه على الإنترنت التحضير لمواقف معينه ردًا على أو توقعًا لأحداث مثل الانتخابات والاحتجاجات وأعمال الشغب كما حدث في أحداث الربيع العربي، بالإضافة الى إمكانية الاطلاع على الإيميلات والرسائل النصية بحجّة محاربة الكراهية والتطرف. واستخدام حقوق النشر والتشهير والمضايقات والادعاءات المادية الفاحشة كوسيلة لقمع المحتوى. بالإضافة الى إنشاء الصور المزيفة من خلال شبكات الخصومة التوليدية (GANs) بدءًا من التطبيقات الطبية مثل صور الأنسجة الاصطناعية للسرطان وحتى المنتجات المقلدة الأكثر عمقًا.

ذكرت منظمة سكاى لاين الدولية إن إدارة فيسبوك نفذت حملة واسعة لإغلاق وحظر حسابات وصفحات فلسطينية بادعاء ارتباطها بالإرهاب. ولكن النشطاء الذين تأثرت صفحاتهم في محاولة للتحايل على الذكاء الاصطناعي عملوا على إعادة كتابة منشوراتهم بتغيير بعض الكلمات وإضافة رموز بين الأحرف وتجنب عبارات معينة أملا في ألا يطالها الحظر. لأن الجهد البشري في حذف المنشورات وحجب الصفحات ليس هو العامل الأكبر، بل المعادلات الرياضية التي وضعها القائمون على المواقع لتمييز الصواب من الخطأ، والتصرف على هذا الأساس.

يختلف مدى الرقابة على الإنترنت من دولة إلى أخرى. في حين أن بعض الدول الديمقراطية لديها رقابة معتدلة على الإنترنت، تذهب دول أخرى إلى حد تقييد الوصول إلى إليه نهائيا.

خامسا: الحق في عدم التمييز العنصري

التوصية العامة رقم ١٣ (١٩٩٣) للجنة القضاء على التمييز العنصري شددت على تدريب رجال الشرطه وكل الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين لضمان احترامهم لحقوق الإنسان وحمايتها للجميع دون أي تمييز على أساس العرق أو اللون أو الأصل القومي أو الإثني. وكانت التوصية العامة رقم

٣٦ (٢٠٢٠) بشأن منع ومكافحة اعتماد موظفي إنفاذ القانون ممارسة التصنيف العرقي في إدارة وسير عمل نظام العدالة الجنائية. وأوصت الدول الأطراف باتخاذ تدابير للقضاء على هذه الممارسة أثارت مجموعات الحريات المدنية مخاوف بشأن مخاطر أنظمة الشرطة التنبؤية التي تظهر نتائج متحيزة عنصرياً نتيجة للتدريب على بيانات الجريمة التاريخية التي تعكس التمييز العنصري, Leslie (2020)

في حالة تغذية أنظمة الذكاء الاصطناعي ببيانات تحوي تمييزاً عنصرياً فسيؤدي ذلك إلى تعزيز التمييز من خلال الأنظمة التي تؤدي إلى إدانة الأشخاص ذوي البشرة السوداء بشكل تعسفي وتصنف المشتبه بهم السود على أنهم سيعاودون على الأرجح ارتكاب الجرائم. وتسهيل التمييز بين المجموعات العرقية أو الدينية بالإضافة إلى الفقراء والفئات السكانية المهمشة. كما يواجه هذه التطبيق عواقب إحصائية إدخال التحيزات أو تكرارها أو تفاقمها، مثلاً الشرطة قد توجه الضباط للقيام بدوريات في المناطق التي تخضع بالفعل للرقابة المفرطة بشكل غير متناسب، مما قد يؤدي إلى زيادة ترسيخ أنواع معينة من التمييز.

عام (٢٠١٦) كان تحيز البيانات هو محور التحقيق في أداة منظمة العفو الدولية المعروفة وخلصت النتائج إلى أن البيانات تبدو متحيزة ضد الأقليات وعملت على زيادة التوترات أو إلى الإفراط في الحفاظ على الأمن في بعض المجتمعات التي يعتمد فيها بشكل مفرط على المخرجات الآلية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي. وقد يكون الضحايا والجناة غير قادرين أحياناً على تقييم دقة وعدالة القرارات التي تم اتخاذها من قبل الشرطة.

إن تقييم الخطر باستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي يشرعن النظم القمعية بشكل غير متناسب على حقوق الإنسان للأفراد والجماعات المستضعفة لأنها لا تستطيع إدراك تعقيدات خبرة البشر وحاجاتهم. ولكن يعتمد على ما هو راسخ في البيانات ويتم إعادة إنتاجه في المخرجات التي ترسخ الأنماط التاريخية على تقاطع حقوق الإنسان والتكنولوجيا.

وجدت دراسة أجراها كريستيان لوم وويليام إسحاق في أوكلاند في كاليفورنيا. إن من مجموعة تحليل البيانات والتفديرات التي تم إنشاؤها من استطلاعات الصحة العامة والنماذج السكانية تشير إلى أن تعاطي المخدرات غير المشروع متساوٍ تقريباً عبر المجموعات العرقية. وبالتالي يجب مكافحة المخدرات بالتساوي في جميع أنحاء المدينة. ولكن أداة الشرطة التنبؤية (PredPol) استهدفت الأحياء

السوداء بنحو ضعف معدل الأحياء البيضاء عند تدريبها على بيانات جرائم المخدرات التاريخية كما كانت تستهدف المجتمعات ذات الدخل المنخفض بمعدلات أعلى وبشكل غير متناسب مقارنة بالأحياء ذات الدخل المرتفع، وجد بعض الباحثين إن من الممكن معالجة التحيزات النظامية من خلال تصميم نماذج محايدة لا تأخذ في الاعتبار المتغيرات الحساسة مثل العرق أو الجنس. ولكن على الرغم من أنه قد يبدو ممكناً في المواقف الافتراضية إلا أنه لا يبدو أن هذا هو الحال في الحياة الواقعية.

سببت أنظمة الذكاء الاصطناعي تعتمد بشكل رئيسي على ما يزودها به المبرمجون من معلومات وبيانات ورغم ذلك سببت مشاكل للشركات بسبب سلوكها غير المتوقع كان أحد أبرز السلوكيات العنصرية التي أظهرتها الواقعة التي حدثت أثناء تصوير الكاميرا التي طورتها إحدى شركات الحاسوب. ففي الفيديو الذي صورته زميلتان تعملان في نفس مكان العمل تعرّف النظام الموجود بالكاميرا على وجه ذات البشرة البيضاء وقام بتتبعها، ولم يتعرف على وجه ذات البشرة السوداء ولم يتتبع حركاتها، كما قام برنامج بيوتي ال (Beauty AI) الذي تم تطويره لعمل مسابقة جمال متقلبة للبشر بإظهار تحيزات عنصرية حين كان ذوي البشرة البيضاء الأكثر تفضيلاً بالنسبة له.

عام (٢٠١٧) إيدي إتباع نهج الانتقاء والاختيار والتهديد والتخويف والتمتر في وسائل التواصل الاجتماعي في العالم الافتراضي إلى استهداف ومضايقات وعنف وقتل في العالم الواقعي. بعد أن عملت على نشر خطاب الكراهية والتحريض على العنف والإبادة الجماعية ضد مجتمع الروهينغيا في ميانمار بهدف التطهير العرقي مما أدى إلى تفشي عمليات القتل الجماعي والاعتصام.

سادساً: الحق في عدم التمييز بسبب النوع

الذكاء الاصطناعي يوفر القدرة على عملية صنع القرار مع تدخل بشري ضئيل أو منعدم كلياً، وعلينا بالتالي أن نكون يقظين كي لا تضخم هذه القرارات الآلية التحيزات البشرية، " حسب ما تراه كارولين لير عضو هيئة (نساء في الذكاء الاصطناعي).

إن تكرار الصور النمطية الاجتماعية والثقافية الخاصة بالتمييز بين الجنسين. وحملات المضايقات والتصيد والترهيب عبر الإنترنت شكّلت تهديدات حقيقية في الحياة الواقعية، وأثارت قضايا أخلاقية كبرى تقلل من قيمة المرأة بصورة منتظمة. وأثرت تأثيراً غير متناسب على النساء وفي أكثر الحالات فتكاً بالنسبة إلى النساء والمهاجرات.

عام (٢٠١٣) تأسست جمعية واكس ساينس وناقشت مسألة التأثير المُحتمل للتمييز الجنسي في التكنولوجيات وعمل الذكاء الاصطناعي بيد أن العواقب عديدة وتتجاوز المسائل المعتادة المتعلقة بالمساواة المهنية أو بالأجور. فالقوالب النمطية التي تحملها الخوارزميات في طياتها يُمكن أن يكون لها أثر سلبي عند فرز الترشيحات باستبعاد النساء مسبقاً من المناصب التقنية. وكتب المستثمر الأميركي ديفيد هاينماير هانسون أن نظام الذكاء الاصطناعي بطاقة أبل كارد (Apple Card) المالية الإئتمانية برنامج ينطوي حقا على تمييز جنسي.

عام (٢٠١٦) ذكرت باحثة أمريكية من أصل أفريقي في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، إن خوارزميات التعرف على الوجه تم تدريبها على قواعد بيانات تحتوي في معظمها على صور لرجال بيض. لذلك كان أداؤها أقل جودة عندما يتعلق الأمر بنساء سوداوات. وترى أن اتساع استخدام الذكاء الاصطناعي في مسح وتحليل كميات هائلة من البيانات يمكن أن يؤدي إلى رصد التمييز الذي تهمش النساء.

أدرك المنبّهون إلى المخاطر أن الخوارزميات منحازة الى جانب الذكور وعندما ظهرت برمجيات المساعدة الصوتية حملت جميعها أسماء مؤنثة تستجيب للأوامر بشيء من الخضوع حتى عندما تتعرض إلى الإهانة. وهناك من يحذر من أن تطبيقات ومسارات الذكاء الاصطناعي، التي يهيمن الرجال على تحديد مسارها قد تفاقم التمييز ضد النساء، بسبب قلة مشاركة النساء في ابتكاراتها وقلة ميلهن إلى تطوير مهارتهن. ويعتقد الخبراء أن اتساع التكنولوجيا المعنية بالاستجابة للنساء أو ما يعرف باسم فيمتك (femtech) تبدأ على الأقل بإعادة التوازن في تطبيقات الذكاء الاصطناعي في التعامل مع الجنسين.

أن المستقبل الرقمي يجري تصميمه للرجال من قبل الرجال، والمسارات المستقبلية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي ستكون أكثر استجابة لحاجات المستهلكين، وبذلك فإنها سوف تتصف المرأة بدرجة أكبر، لأنها ببساطة تمثل نصف المستهلكين ولا بد للتكنولوجيا أن تنصفها إذا كانت ذكية بالفعل.

الدراسات السابقة

١. كتاب جون إل مكدانيل (John McDaniel & Ken Pease) (٢٠٢١): بعنوان الشرطة التنبؤية

والذكاء الاصطناعي (Predictive Policing and Artificial Intelligence)

عمل الكتاب على تقييم حالة الشرطة التنبؤية والذكاء الاصطناعي (AI) كمجالي سياسات متشابكة. تتزايد أهميتها بمعدل غير مسبوق. من خلال آراء العديد من الأكاديميين البارزين في جميع أنحاء العالم، وتحدث عن تطور خدمات الشرطة استراتيجيات مستتيرة من خلال التعلم الآلي وأنواع أخرى من التحليلات التنبؤية. ويستكشف الكتاب موضوعات وحقوق الإنسان وهندسة الاختيار وصنع القرار والمساءلة وسيادة القانون، فضلاً عن تحديات العمل الشرطي الأوسع في الاستخدامات المستقبلية للذكاء الاصطناعي والتقنيات التنبؤية في سياقات عمل الشرطة المختلفة. من خلال قواعد بيانات شرطية ضخمة مأهولة بأحجام متزايدة من البيانات في جهد لتحديد الأشخاص المعرضين للتجربة (أو ارتكاب) الجريمة والأماكن التي يحتمل أن تستضيفها والمتغيرات المرتبطة بقابلية حلها. كما تعمل كاميرات التعرف على الوجوه والمركبات على تحديد المجرمين أثناء تحركهم.

تستخدم الشرطة أدوات قوية لرسم خرائط الجريمة الرقمية لتحديد النقاط الساخنة للجريمة في الوقت الفعلي، حيث تقوم خوارزميات مطابقة الأنماط والبحث بالفرز من خلال قواعد بيانات شرطية ضخمة مأهولة بأحجام متزايدة من البيانات في جهد لتحديد الأشخاص المعرضين للتجربة أو ارتكاب الجريمة والأماكن التي يحتمل أن تستضيفها والمتغيرات المرتبطة بقابلية حلها. تعمل كاميرات التعرف على الوجوه والمركبات على تحديد المجرمين أثناء تحركهم، بينما تطور خدمات الشرطة استراتيجيات مستتيرة من خلال التعلم الآلي وأنواع أخرى من التحليلات التنبؤية. العديد من هذه الابتكارات هي سمات للشرطة الحديثة.

٢. كتاب (Artificial Intelligence and Law Enforcement):

يظهر الذكاء الاصطناعي كميزة للشرطة المعاصرة بتسريع مختلف أشكال عمل الشرطة وتمكين ضباط الشرطة من منع الجريمة وحماية الناس من مجموعة متنوعة من الأضرار المستقبلية. مع إن وعود التقنيات والابتكارات التنبؤية والذكاء الاصطناعي لا تتطابق دائماً مع الواقع، قد تأتي بتكلفة كبيرة وتتطلب قرارات صعبة. تمس حقوق الإنسان والمساءلة وسيادة القانون.

يناقش الكتاب تحديات العمل الشرطي الأوسع حول مزايا وتحيزات مجموعات البيانات الضخمة التنبؤية وأنظمة التعلم الآلي في ضبط الأمن التنبؤي من خلال تقييم المخاطر ومحااربة التطرف عبر الإنترنت والتنبؤ بالجرائم المستقبلية والحوكمة والرقابة وصنع القرار واستخدام التكنولوجيا لتعزيز أعمال لدى ضباط الشرطة في مجال القانون والعدالة الجنائية لتأثيرها على الأساسي على حقوق الإنسان.

٣. الباطلي، عمار ياسر زهير (٢٠١٩): دور أنظمة الذكاء الاصطناعي في التنبؤ بالجريمة. مركز بحوث القيادة العامه لشرطه الشارقه

مع تزامن الثورة الصناعية الرابعة وتأثيرات عصر الذكاء الاصطناعي الذي نعيشه اليوم بدأت دول العالم المتقدمة وبعض الدول العربية استعداداتها للتعامل مع المتغيرات الجديدة، ويعتبر مراقبة أعداد كبير من السكان للتهديدات المحتملة هو أكبر التحديات داخل الدول، لذا يتم تطوير تقنيات المعلومات لمساعدة أجهزة انقاذ القانون في أداء واجباتها بشكل أفضل وضمان السلامة العامة، مثل أنظمة الذكاء الاصطناعي وتطبيقات الشرطة التنبؤية. مع ارتفاع معدلات الجرائم الجنائية وتطور خطورتها على المجتمع، كان لابد من وجود آليات وتقنيات حديثة وفعالة لإعداد برامج تنبؤية خاصة بالجرائم، تستخدم قوات الشرطة في المملكة المتحدة خرائط تنبؤية للجريمة قبل حدوثها بالفعل.

بإمكانات تحليلية قوية ومجموعة غنية من البيانات المتكاملة المستمدة من تطبيقات نظم المعلومات وتزايد استخدام الفهم المكاني ونظام المعلومات الجغرافية تقوم بتزويد الأجهزة الأمنية الوسائل التكنولوجية التي تحقيق أفضل استخدام للمعلومات المتوفرة لمراقبة اتجاهات الجريمة وقياسها وتحليل أنماطها والتحليل المكاني للتنبؤ بالمناطق المعرضة للجريمة باستخدام نظامي تحديد الأماكن الجغرافية (GPS) والمعلومات الجغرافية (GIS).

الخاتمة

تنتهي الدراسة إلى الارتقاء بمفهوم الذكاء الاصطناعي من عالم الخيال العلمي ليستخدم في أعلى الدوائر والحكومية الأكاديمية والصناعية التي تعمل على تحسين للمجتمع الحديث. كما إن تنفيذ الإطار الدولي لحقوق الإنسان بعد من أكبر التحديات التي تواجه المجتمع مع توسع الحدود الرقمية، ومع إن هذا الإطار يوفر أساساً قانونياً عملياً يفرض الضوابط والتوازنات المطلوبة التي تمكن الدول والشركات من مواجهة العصر الرقمي. وهناك العديد من الاتفاقيات والمعاهدات والمحاكم واللجان وغيرها من المؤسسات التي يمكن توفر إرشادات واضحة بشأن السلوك المقبول وإحترام الضمانات الأساسية لحقوق الإنسان عند توظيف الحكومات للحيّز الرقمي.

إعتماد إطار حقوق الإنسان كبوصلة توجيهية، للأستفادة إلى أقصى الحدود من تطبيقات الذكاء الاصطناعي، يحتاج إلى نوع من التفكير في المعايير الأخلاقية والإنسانية مثل إنتهاك حقوق الإنسان الأساسية من الخصوصية وسرية البيانات إلى حرية الاختيار وحرية التعبير. وسياسات الذكاء الاصطناعي الوطنية التي تهمل قضايا حقوق الإنسان تؤدي إلى تركيزها في قطاع واحد مثل القطاع العسكري مع الإخفاق في تخصيص موارد ومحفزات كافية على مسار للفاعلين الآخرين في الفضاء المدني.

التوصيات

١. تحسين معرفة رجال الشرطة بتطبيقات الذكاء الاصطناعي.
٢. رفع قدرة الأجهزة الأمنية على تحقيق أقصى استفادة من تطبيقات الذكاء الاصطناعي بما يخدم أعمالها.
٣. تحديد وتقييم مخاطر وفرص حقوق الإنسان التي يشكلها الذكاء الاصطناعي.
٤. حماية حقوق الإنسان بشكل فعال من خلال سلسلة من التدخلات الصحيحة بقوانين جديدة تواكب وتضبط التحديات الأخلاقية والقانونية والتشغيلية الخطيرة لتطبيقات الذكاء الاصطناعي
٥. إنشاء قواعد بيانات آمنة في تغذية أنظمة الذكاء الاصطناعي لحماية حقوق الإنسان.
٦. استخدام للشرطة للأدوات التنبؤية لا بد أن يكون عادلاً وخاضعاً للمساءلة وشفافاً وقابل للفسير.
٧. إعداد الدراسات والأبحاث لمعرفة إمكانية توظيف الذكاء الاصطناعي للتدخل في حقوق الإنسان.
٨. تنمية تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتطويرها وتنظيمها بطريقة لا تهدد حقوق الإنسان.
٩. تقييم أثر تطبيقات أنظمة الذكاء الاصطناعي على حقوق الإنسان في كل مرحلة من تطبيقاتها ونشرها لضمان وصول الفئات المهمشة إلى العدالة عند إساءة استخدام بياناتهم.
١٠. وضع خطة عمل استراتيجية تضمن استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي بصورة آمنة وسليمة.
١١. سن قوانين جديدة رادعه لمواجهة التحديات الأخلاقية والقانونية والتشغيلية الخطيرة لاستخدامها تطبيقات الذكاء الاصطناعي من قبل منسوبي قوات الشرطة.

المراجع العربية

١. البابلي، عمار ياسر زهير(٢٠١٩): دور أنظمة الذكاء الاصطناعي في التنبؤ بالجريمة. مركز بحوث القيادة العامه لشرطه الشارقه.
٢. بشير، الشافعي محمد أحمد (٢٠٠١): دور الشرطة وحقوق الإنسان في ضوء الإتفاقيات الدولية. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. الرياض.
٣. حاجي، جاسم (٧ مايو ٢٠٢١): تطبيقات دولية للذكاء الاصطناعي في المجال الأمني. نشر في دلمون بوست.
٤. عبدالمحمود، عباس أبوشامه (٢٠٠١): الشرطة وحقوق الإنسان في مرحلة التحري في الجريمة. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. الرياض.

المراجع الأجنبية

1. Bassett, Caroline (2019): The computational therapeutic: exploring Weizenbaum's ELIZA as a history of the present. AI & Society.
2. Bowen, Jonathan (2019): The Impact of Alan Turing: Formal Methods and Beyond". In Bowen, Jonathan Lecture Notes in Computer Science. 11430. Cham: Springer.
3. Buiten, Miriam (2019): Towards Intelligent Regulation of Artificial Intelligence. European Journal of Risk Regulation.
4. Buolamwini, J. et al. (2018): Gender Shades: Intersectional Accuracy Disparities in Commercial Gender Classification. *Proceedings of Machine Learning Research*, Vol 81.
5. Cacm Staff (2014): ACM's Turing Award prize raised to \$1 million. Communications of the ACM. 57
6. Craig, J.J. (2005): Introduction to Robotics. Pearson Prentice Hall. Upper Saddle River, NJ
7. Domingos, Pedro (2015): The Master Algorithm: How the Quest for the Ultimate Learning Machine Will Remake Our World.
8. Iphofen, Ron; Kritikos, Mihalis (3 January 2019): Regulating Artificial Intelligence and Robotics: Ethics by Design in a Digital Society. Contemporary Social Science.
9. Jackson, Arrick Lee (2011):, Images and Police Behavior: An Analysis of Police- Community Relations, Washington State University Department of Political Science.
10. John Villasenor (2019): Artificial intelligence, geopolitics, and information integrity", in: Fabio Rugge, ed., The Global Race for Technological Superiority: Discover the Security Implications, (Milano: ISPI and Brookings.
11. Kaplan, Andreas; Haenlein, Michael (1 January 2019): Siri, Siri, in my hand: Who's the fairest in the land? On the interpretations, illustrations, and implications of artificial intelligence".
12. Leslie, D. (2020): Understanding bias in facial recognition technologies: an explainer. The Alan Turing Institute.
13. Lombardo P, Boehm I, Nairz K (2020): RadioComics Santa Claus and the future of radiology. Eur J Radiol.

14. Michael Anderson and Susan Leigh Anderson (2011), *Machine Ethics*, Cambridge University Press.
15. Equality and Human Rights Commission (2020): *Facial recognition technology and predictive policing algorithms out-pacing the law*. Equality and Human Rights Commission.
16. Quattrocolo, S. (2020): *Equality of Arms and Automatedly Generated Evidence in Artificial Intelligence, Computational Modelling and Criminal Proceedings: A Framework for A European Legal Discussion*. (ed. Quattrocolo, S.) Springer International Publishing.
17. Richardson, R. *et al.* (2019): *Dirty Data, Bad Predictions: How Civil Rights Violations Impact Police Data, Predictive Policing Systems, and Justice*. *New York University Law Review*, Vol 94.
18. Rubin, Charles (Spring 2003): *Artificial Intelligence and Human Nature*. *The New Atlantis*. Archived from the original on 11 June 2012.
19. Russell & Norvig (2003): *Who Write "for the next 20 years the field would be dominated by these people and their students*.
20. Souza, V. M. A., Reis, D. M., Maletzke, A. G., Batista, G. E. A. P. A. (2020): *Challenges in Benchmarking Stream Learning Algorithms with Real-world Data*, *Data Mining and Knowledge Discovery*.
21. Stephen Hawking (2017): *Believes AI could be Mankind's last Accomplishment*.
22. Stuart J. Russell; Peter Norvig (2010).: *Philosophical Foundations Weak AI: Can Machines Act Intelligently? The mathematical objection*. *Artificial Intelligence: A Modern Approach* (3rd ed.). Upper Saddle River, NJ: Prentice Hall.
23. Wirtz, Bernd Jan C.; Geyer, Carolin (24 July 2018): *Artificial Intelligence and the Public Sector. Applications and Challenges*. *International Journal of Public Administration*.